واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية

الأستاذ/ حامد نور الدين(۞)

المقدمة:

ظهرت الدعوة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية من جانب بعض المنظمات الدولية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وقد سبق هذه الدعوة اهتمام بعض المنظمات الدولية وبعض الاقتصاديين منذ السبعينيات بالعنصر البشري أثناء عملية التنمية الاقتصادية، ونحت هذا المنحى معظم الدول ومنها الدول الإسلامية، وكان الهدف الرئيسي لهذه الدول في ذلك الوقت هو رفع معدل النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، ولكن لم تعط استراتيجيات التنمية هذه أي اهتمام يذكر للعنصر البشري، اعتقادا بأن رفع معدل النمو الاقتصادي سيؤدي بشكل تلقائي إلى تحسن مستوى معيشة الأفراد بها، وبعد حوالي عقدين من تطبيق هذه الإستراتيجية واجهت أغلب هذه الدول - حتى تلك التي حققت معدلات نمو مرتفعة - مشكلات زيادة الفقراء، وسوء توزيع الدخل، وتدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان، ومن هنا كانت الحاجة إلى استراتيجيات بديلة للتنمية تأخذ في الحسبان العنصر البشري، وهو ما أصبح يعرف باسم التنمية البشرية.

- **مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها:**

هناك عدة محاولات لإعطاء مفهوم للتنمية البشرية، وإجمالا يمكن القول بأن التنمية البشرية[1]: عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادي والمعنوي عبر الزمن، ويعني هذا المفهوم ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته

۞) قسم العلوم الاقتصادية ــ جامعة محمد خيضر ــ بسكرة ــ الجزائر
الهاتف: ٠٠٢١٣٩٤٤٥٥٢٤٥ الفاكس ٠٠٢١٣٣٣٧٥٣٠٠٣
hamednoureddine@yahoo.fr

المادية من غذاء وكساء ومسكن لائق والتعليم الذي يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل، ومستوى صحي يمكنه من العمل الخلاق والإبداع، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الإبداع وحقه في الاستمتاع بوقت فراغه والمشاركة السياسية والاجتماعية.

ومفهوم التنمية البشرية هذا يعني أنها ليست ثابتة بل متغيرة، لأن احتياجات البشر تتغير مع الزمن، كما أن قدرات الفرد تتم بشكل مستمر على نحو يمكنه من رفع مستوى معيشته بشكل مستمر والتطلع إلى حياة أفضل مع مرور الوقت.

أما تقرير التنمية البشرية الذي يعده ويصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيعرف التنمية البشرية [٢]: بأنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن الخيارات بلا حدود وتتغير مع مرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أبعاد هي:

أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل.

وأن يكتسبوا المعرفة.

وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة.

وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال.

بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الابتكار والإبداع واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان.

للتنمية البشرية جانبان: الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية

والسياسية، وما لم تستطع التنمية البشرية إيجاد توازن بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية.

ولذلك فإن دليل التنمية البشرية مؤشر مركب يغطي ثلاثة أبعاد لرفاه الإنسان هي[٣]: الدخل والتعليم والصحة، كما هو قياس مختصر للتنمية البشرية يقيس معدل الإنجازات في بلد ما في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية هي [٤]:

- ❖ حياة مديدة وصحية وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- ❖ المعرفة وتقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وله ثلثي الأهمية، وثلث الأهمية لمجمل نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية.
- ❖ مستوى معيشة لائق ويقاس بإجمالي الناتج المحلي للفرد (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

كما أضيف مقياس تمكين الجنوسة والذي يحتوي على العناصر التالية[٥]:

- ❖ المشاركة السياسية وصنع القرار: و تقاس بحصة الإناث في المقاعد البرلمانية.
- ❖ المشاركة الاقتصادية وصنع القرار: وتقاس بمؤشرين:
  - النسبة المئوية لحصص الإناث من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين
  - النسبة المئوية لحصص الإناث من المناصب المهنية والفنية
- ❖ السيطرة على الموارد الاقتصادية: وتقاس بالدخل المكتسب المقدر للإناث.

كما حاولت بعض التقارير إضافة مؤشر آخر للأدلة السابقة وهو بعد الحرية، إلا أنه تم إرجاء هذا الأمر لإجراء مزيد من البحث للمفهوم والعمل المنهجي، فضلا عن الحاجة لجمع البيانات حول هذا البعد ليمكن قياسه كميا[٦]

ولكن يتعين علينا عند استخدام هذه المؤشرات لقياس التنمية البشرية الأخذ في الحسبان بعض التحفظات التي ترد عليها وهي[٧]:

١/ أنها جزئية بمعنى أن كل مؤشر يقيس عنصرا واحدا من عناصر التنمية البشرية.

٢/ إن مدى دقة كل مؤشر في قياس أحد عناصر التنمية البشرية تتوقف على طريقة جمع و إعداد البيانات الخاصة بالمتغيرات التي يتكون منها كل مؤشر.

٣/ إن هذه المؤشرات الكمية لا تبين الجوانب الكثيفة في التنمية البشرية، فعلى سبيل المثال أن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الصحة هي: نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية إلى إجمالي السكان، وعدد السكان لكل طبيب ولكل ممرضة، ولكن هذه المؤشرات لا تأخذ في اعتبارها نوعية الخدمات الصحية المقدمة، ومثال آخر وهو قياس الحالة التعليمية، ومن مؤشراتها نسبة الالتحاق بمختلف مراحل التعليم، وعدد التلاميذ لكل مدرس، ولا تبين هذه المؤشرات نوعية التعليم من حيث المضمون ومدى متابعتها للتقدم العلمي في شتى المجالات ولا الوسائل المستعملة ومدى تنمية المناهج لقدرات التلاميذ ومدى كفاءة المدرسين، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٥ بقوله[٨]: ما زالت الفجوات في فرص التعليم كبيرة، سواء من حيث معدل سنوات الدراسة، أو نوعية التعليم، حيث يبقى الحصول على تعليم عال (ذا نوعية راقية) امتيازا متاحا في المقام الرئيسي لمواطني البلدان ذات الدخل المرتفع، وهذه اللامساواة التعليمية اليوم، هي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية غدا.

ولكن رغم هذا تبقى مؤشرات التنمية البشرية هذه أفضل وسيلة لمعرفة واقع الدول الاقتصادي والاجتماعي بل وحتى السياسي، ويمكننا معرفة واقع الدول الإسلامية حسب هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

الترتيب	الدولة	قيمة الدليل	العمر المتوقع	نسب الالتحاق بالتعليم بالمائة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
٢٥	سنغافورة	٠.٩١٦	٧٨.٩	٨٧	٢٨.٠٧٧
٣٣	الكويت	٠.٨٧١	٧٧.١	٧٣	١٩.٣٨٤
٣٤	بروني(دار السلام)	٠.٨٧١	٧٦.٦	٧٧	١٩.٢١٠
٣٩	البحرين	٠.٨٥٩	٧٤.٥	٨٥	٢٠.٧٥٨
٤٦	قطر	٠.٨٤٤	٧٣.٠	٧٦	١٩.٨٤٤
٤٩	الإمارات	٠.٨٣٩	٧٨.٣	٦٠	٢٤.٠٥٦

٥٦	عمان	٠.٨١٠	٧٤.٣	٦٨	١٥.٢٥٩
٦١	ماليزيا	٠.٨٠٥	٧٣.٤	٧٣	١٠.٢٧٦
٦٢	البوسنة والهرسك	٠.٨٠٠	٧٤.٣	٦٧	٧.٠٣٢
٦٤	ليبيا	٠.٧٩٨	٧٣.٨	٩٤	٧.٥٧٠
٧٣	ألبانيا	٠.٧٨٤	٧٣.٩	٦٨	٤.٩٧٨
٧٦	السعودية	٠.٧٧٧	٧٢	٥٩	١٣.٨٢٥
٧٨	لبنان	٠.٧٧٤	٧٢.٢	٨٤	٥.٨٣٧
٨٦	الأردن	٠.٧٦٠	٧١.٦	٧٩	٤.٦٨٨
٨٧	تونس	٠.٧٦٠	٧٣.٥	٧٥	٧.٧٦٨
٩٢	تركيا	٠.٧٥٧	٦٨.٩	٦٩	٧.٧٥٣
٩٦	إيران	٠.٧٤٦	٧٠.٧	٧٢	٧.٧٥٢
١٠٠	فلسطين المحتلة	٠.٧٣٦	٧٢.٧	٨١	غير متوفر
١٠٢	الجزائر	٠.٧٢٨	٧١.٤	٧٣	٦.٦٠٣
١٠٧	سوريا	٠.٧١٦	٧٣.٦	٦٣	٣.٦١٠
١٠٨	أندونيسيا	٠.٧١١	٦٧.٢	٦٨	٣.٦٠٩
١١١	مصر	٠.٧٠٢	٧٠.٢	٧٦	٤.٢١١
١٢٣	المغرب	٠.٦٤٠	٧٠.٠	٥٨	٤.٣٠٩
١٣٢	جزر القمر	٠.٥٥٦	٦٣.٧	٤٦	١.٩٤٣
١٣٤	باكستان	٠.٥٣٩	٦٣.٤	٣٨	٢.٢٢٥
١٤١	السودان	٠.٥١٦	٦٠.٩	٣٧	١.٩٤٩
١٤٨	جيبوتي	٠.٤٩٤	٥٢.٩	٢٤	١.٩٩٣
١٥٠	اليمن	٠.٤٩٢	٦١.١	٥٥	١.٨٧٩
١٥٣	موريتانيا	٠.٤٨٦	٥٣.١	٤٦	١.٩٤٠
١٥٦	السنغال	٠.٤٦٠	٥٦.٠	٣٨	١.٧١٣
١٥٧	إريتيريا	٠.٤٥٤	٥٤.٣	٣٥	٩٧٧
١٧٠	إثيوبيا	٠.٣٧١	٤٧.٨	٣٦	٧٥٦
١٧١	تشاد	٠.٣٦٨	٧٣.٧	٣٥	٢.٠٩٠

المرجع : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ، ص٢٨٣ ـ ص٢٨٥ .

وما تجدر ملاحظته هو أنه لا يكون لهذه المؤشرات أي معنى ما لم تقارن بالمؤشرات الإقليمية الأخرى والتي نعرضها في الجدول التالي :

المنطقة	قيمة الدليل	متوسط العمر	نسب الالتحاق بالتعليم بالمائة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
الدول النامية	٠.٦٧٩	٦٥.٢	٦٣	٤.٧٧٥
الدول العربية	٠.٦٨٠	٦٧.٣	٦٢	٥.٦٨٠
الدول المتقدمة	٠.٩٢٣	٧٧.٨	٨٩	٢٧.٥٧١
العالم	٠.٧٤١	٦٧	٨٩	٨.٨٣٣

المصدر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٦ .

مع العلم أن قيمة الدليل (دليل التنمية البشرية) ، يقسم إلى ثلاث مجموعات[٩] :

- تنمية بشرية مرتفعة (حيث يبلغ الدليل ٠ر٨٠٠ و أكثر)
- تنمية بشرية متوسطة (٠ر٥٠٠ ـ ٠ر٧٩٩)
- تنمية بشرية منخفضة (أقل من ٠ر٥٠٠)

وإذا كنا موضوعيين فيجب أن نقارن نسبنا بنسب الدول المتقدمة، لأننا نسعى للأفضل، ولذلك يجب أن نركز على قطاعي التعليم والصحة.

لأن التعليم يعتبر المكون الأول والهام من مكونات تكوين القدرات البشرية، وتتناول الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالتنمية البشرية دراسة الأثر الإيجابي للتعليم من ثلاث زوايا هي[١٠] :

- يعتبر التعليم أداة لاكتساب التقنيات اللازمة لممارسة الفرد لنشاطاته الإنتاجية.
- يعتبر الوسيلة اللازمة لسد حاجة السوق من القوى البشرية المؤهلة.
- اعتباره حقا إنسانيا أساسيا لأفراد المجتمع.

كما أن الاهتمام بصحة الفرد والمجتمع يعتبر من الأمور اللازمة لأي نشاط اجتماعي أو اقتصادي، حيث يعتبر أمرا هاما للفرد حيث تكسبه الصحة الجيدة القدرة على ممارسة النشاط، وبالتالي القدرة على أداء عمله بشكل أفضل، وهذا سيؤدى إلى زيادة دخله، أما بالنسبة للمجتمع فتؤدي إلى الوقاية والعلاج من الأمراض السارية والمستعصية فتقلل من وفيات الأطفال، وهذا يؤدي إلى توسيع قاعدة الموارد البشرية في الأمد الطويل، فضلا على أنها حق لكل إنسان يشبع من خلالها حاجة من حاجاته الأساسية[١١].

قطاع الصحة :

تكلف الأنظمة الصحية في معظم هذه الدول ما يقارب ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (نصف هذا الإنفاق تموله الدولة) و تمثل من ٤ إلى ١٠٪ من الميزانية العامة، ورغم المجهودات المبذولة إلا أن شعوب هذه الدول تعيش ظروف صحية كارثية سواء من حيث مستوى الخدمات المقدمة أو من حيث البرامج الوقائية المختلفة، و لذلك على هذه الدول أن تسعى للقيام بإصلاحات ضرورية تتمثل فيما يلي :

١- تحسين الخدمات الصحية :

حيث تحتاج الخدمات الصحية المقدمة من الدولة إلى توجيه أفضل حتى يستفيد منها الفقراء ، «فعلى سبيل المثال ، تزيد معدلات وفيات الأطفال في المناطق الريفية في صعيد مصر على ضعف هذه المعدلات في المحافظات الحضرية ، بينما تزيد معدلات وفيات الأطفال الرضع في المغرب في المناطق الريفية بمقدار ٥٠٪ عنها في المناطق الحضرية»[١٢] أما في الجزائر فبعد المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة في توفير التغطية الصحية لجميع المواطنين تقريبا إلا أننا نلاحظ تراجعا مذهلا في هذا الميدان في السنوات الأخيرة ، «لقد إنخفض إنفاق الدولة حسب كل ساكن بنسبة ١٨٪ بين سنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٧ بالقيمة الفعلية من ٦٢٠ إلى ٥٠٨دينار»[١٣]، حيث تفشت أمراض كنا نعتقد أنها ولت إلى غير رجعة ، كمرض

الطاعون الذي ضرب بقوة في صيف سنة ٢٠٠٣ بالغرب الجزائري ، وإن كنا نعلم أن هذا التراجع من طرف الدولة في تقديم الخدمات الصحية مرده إلى تعليمات المؤسسات الدولية للتخلي عن القطاع العام أو تخفيض تواجد الدولة في هذه القطاعات والفتح التدريجي المجال أمام القطاع الخاص ، لكن هذا لا يعني تخلي الدولة عن ضمان الحد الأدنى من الخدمات الصحية الضرورية ، كالتلقيحات ضد الأمراض المختلفة ، ومنع إنتشار الأوبئة المختلفة ، لأنه وكما يقول ج . بيكر في كتابه «الرأس المالي البشري» : «إن تقديم الخدمات الصحية ليس هدفا في حد ذاته إنما هو استثمار في الرأس المال البشري» ، و لذلك يجب على الدول الإسلامية أن تستمر في التركيز على توفير الخدمات الصحية الضرورية ، وتوفير المياه الصالحة للشرب ومحاربة الأمراض المتنقلة بواسطتها ، ومكافحة الأمراض المعدية ، وتحسين التكفل بصحة الأم و الطفل.

٢- ضبط فعالية كلا من القطاعين العام والخاص :

وذلك بتوحيد التشريعات المسيرة لكلا القطاعين ، وأن تبتعد الدولة عن التمويل المباشر للقطاع العام ، وأن تتولى إدارة النظام لا غير، وتشجع على أن تكون المرافق العامة مستقلة ذاتيا ، بدون إغفال مراقبة القطاع الخاص وتقنين تقديم خدماته ، وربط تسعيرات كلا القطاعين بتعويضات صندوق الضمان الاجتماعي .

٣- ضمان التوزيع العادل للهياكل الصحية وحسن مرد وديتها :

إذ يتعين على الحكومات أن تفي باحتياجات مواطنيها ، وأن تضمن وجود العدد الكاف من العاملين في القطاع الصحي ، وفي جميع الوحدات و التي يجب أن تكون موزعة بعدل على جميع جهات البلد ، و أن تضمن الحكومات الحصول على الخدمات الأساسية الصحية للمواطنين، وأن تراقب نوعية هذه الخدمات .

٤- التمويل الكافي للتدخلات الصحية العامة :

حيث يجب على الحكومات أن تحمي شعوبها من مخاطر مختلف الأمراض ، وهذا بتوفير التمويل الكافي لتقديم هذه الخدمات الصحية العامة بأسعار مدروسة

وفي متناول الطبقات الدنيا ، وإيجاد الصيغ المناسبة لتوفيرها لمعدومي الدخل وللبطالين ، والبحث عن طرق أفضل لتمويل الخدمات الصحية العامة وذلك بمتابعة اشتراكات الضمان الاجتماعي لكل المؤسسات عمومية كانت أو خاصة و إجبار أرباب العمل بتسجيل مستخدميهم بالضمان الاجتماعي ، ومتابعة الإدارات المركزية و الوزارات التي لا تدفع اشتراكاتها ، وإنشاء مناصب عمل جديدة بإيجاد المشاريع الاستثمارية الفعلية لا المؤسسات و المقاولات الوهمية ، تفعيل نظام الوقف وتشجيعه . و قد أجريت دراسة على الجزائر سنة ١٩٨٩ من طرف منظمة الأمم المتحدة أظهرت أن نفقات الدولة على الصحة تتزايد بنسبة أعلى من تزايد الناتج الداخلي الخام ، وأنه رغم تناقص نسبة تزايد السكان إلا أن نسبة النفقات الصحية في تزايد وهذا ما يوضحه بجلاء الجدول الآتي :

الفترات	١٩٨٦ ــ ١٩٩٠	١٩٩١ ــ ١٩٩٥	١٩٩٦ ــ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ــ ٢٠١٠
نسبة النمو السكاني	٣.٢	٣.٠	٢.٥	١.٩
النفقات الصحية	٥.٢	٦.٦	٧.١	٧.٧

Source : ONU , D ‘après : felah lazhar , « plans d `ajustement structurel et développement de la prévention : un paradoxe ?» , colloque international sur le programme d ´ajustement structurel et ses effets sur les secteurs de l ´éducation et de la santé , BATNA, 20-21-22 Novembre 2000 ,p 121.

و نسبة ٧٪ من النفقات الصحية المحققة في الجزائر تضعها في مرتبة متقدمة بالنسبة لكثير من الدول للإسلامية ، ولكن تضعها في نفس الوقت في أسفل القائمة بالنسبة للدول المتقدمة التي تتراوح بها هذه النسبة بين (٨ و ١٤٪) ، ومما تجدر ملاحظته هو أنه مهما ارتفعت هذه النسبة فإن آثارها تكون جد محدودة ما لم يرافق ذلك تدابير أخرى مثل : القضاء على الأمية أو التخفيض من نسبها قدر الإمكان و خاصة عند النساء ، الرفع من نسبة تغذية الأطفال الرضع بحليب الأم ، توفير الكمية و النوعية اللازمة من المياه الصالحة للشرب وإيصالها للمواطنين ،

العمل على إيصال جميع المساكن بقنوات الصرف الصحي، نشر الثقافة الصحية و الوقائية لدى المواطنين، وهذا يعتمد بطبيعة الحال على توفر نظام تعليمي عصري و فعال و هذا ما سنتعرض له في العنصر التالي .

قطاع التربية والتعليم:

إذا كان الالتحاق بالتعليم يكاد يكون مطلقا بأغلب الدول الإسلامية، إلا أن الاستمرار فيه هو الإشكال الأبرز، إذ في كثير من هذه الدول لا يكمل كل التلاميذ التعليم الابتدائي بل لا يتجاوزون السنة الخامسة منه(١٤) .

و إذا كانت الأمية تتراجع في كثير من أنحاء العالم بصفة عامة، إلا أنها للأسف تتزايد في البعض منها، ومن هذه الناطق معظم الدول الإسلامية، وإذا كانت المدة المتوسطة لدراسة التلاميذ بكثير من الدول هي أربعة عشر سنة، فإنها لا تتجاوز الثماني سنوات في كثير من الدول الإسلامية(١٥) .

ولذلك برزت قضية التربية و التعليم في السنوات الأخيرة على أعلى مستويات النقاش و التحليل لعلاقتها الوطيدة بالتنمية البشرية، إذ بعدما كان الكثير يرى بأن قطاع التربية و التعليم قطاع غير منتج، راج الآن و بخاصة بالمجتمعات المتقدمة أنه إذا كان العائد الاقتصادي للاستثمار في القطاعات الاقتصادية التقليدية الصناعة والزراعة والخدمات يعود إلى عدة عوامل، فإن أهمها على الإطلاق هو نوع العنصر البشري الذي يدخل في هذه العملية، ولكن نوع العنصر البشري المسؤول عن التنمية البشرية يعتمد اعتمادا كليا على نوع النظام التربوي، و على هذا الأساس يظهر جليا أن أحد الاستثمارات الكبرى التي يمكن أن تحدثها المجتمعات الإسلامية في اقتصادياتها إنما هو الاستثمار عن طريق التربية والتعليم ، و ذلك بالتركيز على العناصر التالية :

- تعزيز الكفاءات وتثمينها : لقد أصبح جليا عند المختصين في ميدان التربية بأن النظام التربوي لا يمكن أن يحقق غاياته و لا أن يبلغ مراميه و مقاصده ما لم يلق تأييدا من لدن المكونين أنفسهم الذين هم الساهرون على تطبيقه،

ومن أجل ذلك وجب أن تعالج مسألة إعداد المكونين بالجدية اللازمة ، بعيدة المدى لا مجال فيها للحلول المرتجلة ولا للتخطيط التقريبي ، جدية في مستوى عظمة مهام المربي و أهميته ، ولذلك تبرز مبادئ أساسية لإعداد مكونين أكفاء ، وتثمين و تعزيز الكفاءات الموجودة ، ومن هذه المبادئ [١٦] :

١. التخطيط لعمليات التكوين على المدى القريب و المدى المتوسط والمدى البعيد ، مع الأخذ بعين الاعتبار لأولويات تفرضها الحاجة الملحة نتيجة السلبيات المترتبة عن ميراث سنوات سابقة من جراء التوظيف المباشر و التكوين السريع .
٢. الشمولية في التكوين بحيث تؤخذ مختلف عناصر العملية التكوينية بعين الاعتبار ضمن عمليات منسجمة منسقة متكاملة.
٣. التكيف و المرونة في برامج التكوين مع ما هو موجود في الدول المتقدمة، وما يحدث من تطورات على المستوى العالمي.
٤. إشراك المتكونين في بناء المشاريع التكوينية، الشيء الذي يدفعهم إلى الاهتمام أكثر بالتكوين الذاتي و الاستزادة من طلب العلم والمعرفة.
٥. تكفل الدولة بالحاجيات المادية لتكوين أفضل واعتبار الاستثمار البشري عاملاً مهما من عوامل استقرار المجتمع وتقدمه ورفاهيته، وسيؤدي هذا بالتأكيد إلى تخفيض نسبتي الرسوب والتسرب المدرسي، مما يوفر للدولة رصيداً إيجابياً في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية.
٦. جعل التكوين عملية مستمرة في الزمان و المكان مما يجنبنا تجاوز العمليات الظرفية و الآنية التي نجدها في الغالب موجهة إلى تحقيق هدف ترقية المربين في السلك و الإطار لا أكثر.
٧. التكوين واجب وحق وجزء لا يتجزأ من الاهتمامات اليومية و الدورية للمكون و المتكون على حد سواء ، مما يتطلب إصدار نصوص تشريعية و تنظيمية تؤكد ذلك .

٨. ضرورة العناية بالوضعية الاجتماعية و المادية للمربي باعتباره العنصر الأساسي في العملية التربوية [١٧].

- تكييف البرامج و المناهج مع المستجدات العالمية و المحلية : وذلك بتعزيز البحث التربوي الذي يعتمد على المعطيات العلمية الدقيقة وعلى الدراسات الميدانية التجريبية، وإدماج التكنولوجيات الحديثة في الميدان التربوي، واستيعاب العلوم والمعارف و التفتح على العالم وثقافاته إيجابيا ، وتنشيط حركة الترجمة وتفعيل دور اللغات الأجنبية والاهتمام والعناية اللازمة بها ، ومعالجة ملفها بعيدا عن الاعتبارات السياسية و الإيديولوجية .
- إيجاد دور للقطاع الخاص و تفعيله : إن التعليم الخاص الذي نقصده هو قيام الأفراد بإنشاء مؤسسات تربوية خاصة، وهو ظاهرة ليست غريبة على المجتمع الجزائري ، إذ كان منتشرا قبل الاستعمار و إبانه وبعد الاستقلال حتى صدور أمريه ١٦ أفريل ١٩٧٦ التي ألغته، ولكن للأسف ظهر نشاط تربوي موازي لعمل المدرسة تمثل أساسا في دروس الدعم والتقوية ، مما حفز بعض الأفراد على إنشاء مدارس قائمة لهذا الغرض في منأى عن رقابة الدولة وقوانينها هذا من جهة، ومن جهة أخرى شجع هذا الواقع على ظهور مدارس خاصة في مطلع التسعينيات لها مناهج و أهداف مغايرة لتلك المعتمدة في المؤسسات التربوية العمومية وغير خاضعة لأية رقابة أو قوانين منظمة لنشاطها ، ولهذا وجبت العودة للتعليم الخاص مع وضع ضوابط له تحدد كيفيات تسييره وشروطها ليكون دعامة للتعليم العمومي الذي تضمنه الدولة و مكملا له.
- مفهوم التعليم الخاص [١٨] :هو التعليم الذي يتم في مؤسسات تربوية تعليمية خاصة تنشأ من قبل أفراد جزائريين مؤهلين و تحت الرقابة الصارمة و الدقيقة للدولة ، وهو بهذا المفهوم يختلف عن الخوصصة في التعليم التي تعني تحويل ملكية المؤسسات التربوية التعليمية إلى ملكية خاصة، وبهذا المعنى يصبح التعليم الخاص مرتكزا مدعما للتعليم العام ومكملا له هذا من جهة، ومن

جهة أخرى فهو يختلف عن التعليم الحر الذي غالبا ما ينتظم في مدارس وزوايا وفقا لبرامج غير موحدة و لا يخضع لرقابة الدولة .

- ضوابط التعليم الخاص : والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

ـ ألا يكون مهما تغيرت الأوضاع مدعاة للتشكيك في مجانية التعليم الذي يعتبر مكسبا شعبيا تقره النصوص الرسمية الأساسية التي تسير البلاد : «الحق في التعليم مضمون ـ التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون ـ التعليم الأساسي إجباري ـ ...»[١٩] .

ـ أن يكون هذا التعليم مطابقا للتعليم الذي تتكفل به الدولة في جميع غاياته و أهدافه وخصائصه ومحتوياته وتقويمه .

ـ أن يكون باللغة العربية .

ـ أن يخضع إلى مراقبة الهيئات التابعة للدولة .

ـ أن يعتبر حقل استثمار مفتوح للمستثمرين الجزائريين دون سواهم ، ولا يعمل فيه إلا الجزائريون .

ـ ألا يكون ذا طابع استغلالي .

أهداف التعليم الخاص :

إن الأهداف المنتظرة من التعليم الخاص هي التي تشكل في حقيقة الأمر المبرر الشرعي لوجوده ونراه يساهم في :

ـ التخفيف من التسرب والرسوب المدرسي و ذلك باستيعاب التلاميذ المتسربين من التعليم العام .

ـ إتاحة الفرصة للمواطن لاختيار التعليم الذي يفضله لأبنائه ونوع الخدمات التعليمية التي يرغب فيها .

ـ المساهمة في نشر التعليم ومحو الأمية ورفع المستوى الثقافي العام في المجتمع .

- تخفيف بعض التكاليف و الأعباء على الدولة.

- **مجالات التعليم الخاص: للتعليم الخاص مجالات واسعة للاستثمار من بينها:**

- التعليم التحضيري.
- التعليم القرآني.
- التعليم العام.
- التكوين المهني والتمهين.
- تعليم الحرف والصناعات التقليدية.

- **تمويل القطاع الخاص: يمكن أن تمول أو تستثمر في القطاع الخاص بصفة قانونية الأطراف الآتية:**

- الجمعيات الوطنية و المحلية.
- الشركات العمومية و الخاصة.
- المواطنون الجزائريون.
- كما يمكن أن يؤدي الوقف دوراً رائداً في نشر التعليم الخاص وتشجيعه.

وينبغي أن يخضع هذا الاستثمار في كل الحالات إلى دفتر شروط تحدد فيه مواصفات المدارس الخاصة من حيث التصميم و الملائمة و الوظيفة ووفرة شروط الأمن و الوقاية.

الخاتمة:

لقد تم توجيه عدة انتقادات لدليل التنمية البشرية ومؤشراته، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أنه ما يزال هناك تباين واضح في تحديد أبعاد التنمية البشرية بشكل واضح، والعناصر المكونة لها.
- الاقتصار على المؤشرات الثلاث فقط (التعليم، الصحة، الدخل)، يقلل من شموليته.
- يعاني من عدم دقة أرقامه، وتعدد مصادر الحصول على المعطيات.

ولكن هذا لايجب أن ينسينا أن نموذج التنمية البشرية هذا قد اهتم بتطوير القدرات البشرية وتنميتها، حيث تعتبر الوسيلة الأساسية لتعظيم منفعتها، وزيادة مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي، وقد أثبتت كثير من الدراسات أن تطوير العنصر البشري أسهم بنسبة تزيد عن ٨٠٪ من الزيادة في النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة في الأجل الطويل، فضلا عن تحقيق زيادة أرباح القطاعات الاقتصادية في الأجل القصير.

الهوامش:

١) أمينة عزالدين عبدالله، التنمية البشرية العربية في التسعينيات، مطبوعة النفط والتنمية في عقد التسعينيات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٥٧.

٢) تقرير التنمية البشرية، لسنة ١٩٩٧، ص ٢٣١.

٣) إبراهيم الدعمة، التنمية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوضعي، درا الكتاب الثقافي، أربد، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٢٧.

٤) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ص ٢٤١.

٥) المرجع السابق، ص ٢٣٤.

٦) إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية: مفاهيم ومتضمنات، مؤتمر التنمية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن، ١٠-٢٠٠٧/٠٧/١٢، ص١٠.

٧) عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، ١٩٩٩، ص٢٣٤، بتصرف.

٨) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٦، ص ٢٥.

٩) المرجع السابق، ص٢١٢.

١٠) إبراهيم مراد الدعمة، مرجع سابق، ص ١٣.

١١) المرجع السابق، ص ١٤.

١٢) التمويل والتنمية مجلة صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠٠٣، ص١٦.

١٣) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي»، نوفمبر ١٩٩٨، ص٨٠.

14) Le monde de l éducation , mars 1994 , p4 .

١٥) وزارة التربية الوطنية، «تكوين المكونين، آفاق مستقبلية»، ديسمبر ١٩٩٧م، ص٣٧ .

١٦) المجلس الأعلى للتربية، توصيات الندوة الوطنية حول المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ جوان ١٩٩٨م، ص ٢٣ .

١٧) المجلس الأعلى للتربية ، الندوة الوطنية حول المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة و إصلاح التعليم الأساسي ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ جوان ١٩٩٨م، ص١٠٣ .

١٨) المادة ٥٣ ، دستور ١٩٩٦ المعدل .

١٩) اليونيسيف ،أوضاع التعليم الأساسي في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، «ملتقى التربية الشاملة» بسكرة ٨/٩/١٠ ديسمبر ١٩٩٨، ص٩٠ .